

تأثير اليورو على الاقتصاد الجزائري

أ. خروبي مراد

أ. جمال بلخباط

المقدمة

تعد التجربة الأوروبية في التكامل والوحدة من أبرز النماذج في عالمنا المعاصر والتي ارتقت من كونها اتحادا جمر كيا بين مجموعة صغيرة من الدول إلى تكامل اقتصادي وسياسي شامل يضم أغلب الدول الأوروبية .

ولم يكن هذا النجاح وليد الصدفة بل جاء بعد مخاض عسير دام ما يربو عن نصف قرن من المحاولات الجادة لجمع الطاقات المتاحة والاستفادة من الإمكانيات المتنوعة التي يتوفر عليها الاقتصاد الأوربي، وهذا من أجل مواجهة المنافسة القوية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ومن أجل إستكمال معالم وحدتها، عملت الدول الأوروبية على توحيد عملتها والتي وضعت أسسها اتفاقية ماستريخت والتي وفرت إطارا قانونيا لإصدار عملة موحدة لأوروبا بالموازاة مع بناء مؤسسات قوية لإدارة السياسة النقدية الأوروبية .

إن تبنى أوروبا لعملة موحدة سيكون له الأثر البالغ ليس فقط على الاقتصاد الأوربي لكن على الاقتصاد العالمي بأكمله وهذا اعتبارا للوزن الاقتصادي لأوروبا وعلاقات التأثير والتأثر بينها وبين مختلف بلدان العالم .

والجزائر من الدول التي تربطها علاقات وثيقة وتاريخية مع الإتحاد الأوربي والقسط الأعظم من تعاملاتها التجارية تتم مع أوروبا، لذلك ستحاول هذه الدراسة كشف النقاب عن مستقبل العلاقة بين الجزائر والإتحاد الأوربي في ظل العملة الموحدة -اليورو- وما هي الآثار المحتملة لهذه الأخيرة على الاقتصاد الجزائري ؟.

أولاً: نشأة وتطور النظام النقدي الأوربي :

كانت البداية الفعلية للتعاون النقدي الأوربي في سنة 1958 بإجراء اتفاق سمي بـ "الاتفاق النقدي الأوربي"¹ والذي تبنته معاهدة روما والذي ينص على إنشاء هيئة نقدية تمثل مهمتها الأساسية في معالجة اخلل الذي قد يحدث في موازين مدفوعات الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي .

ولتطوير هذا الإتحاد تم الاتفاق بين الدول الست الأعضاء في الإتحاد الأوربي، على إنشاء "لجنة وورنر" سنة 1969 لوضع برنامج عمل للتحويل إلى اتحاد اقتصادي ونقدي²، ولكن الظروف التي سادت في تلك الفترة والمتميزة أساسا بالهيار نظام بريتون وودز وإلغاء العمل بقاعدة الصرف بالذهب وتبني نظام النعوم أعاق العمل على تحقيق أهداف لجنة وورنر، واقتصر التعاون النقدي في هذه الفترة على وضع "اتفاقية الهوامش الأوربية المشتركة" أو ما يعرف بالثعبان داخل الثقب³ والذي ينص على أن يكون هامش التقلب بين عملات الدول الأوربية الأعضاء في المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي هو 2.25%⁴. ولكن واعتبارا للاختلال الكبير في موازين المدفوعات والتقلبات الحادة في أسعار صرف العملات وعدم قدرة الدول الأوربية على المحافظة على أسعار صرف عملائها ضمن الحدود المنصوص عليها في اتفاقية الهوامش المشتركة، اتفقت تسع (9) دول أوربية على إنشاء النظام النقدي الأوربي في سنة 1979 والذي اعتمد وحدة نقدية أوربية هي عبارة عن "متوسط مرجح لعملات الدول الأعضاء"⁵.

إن السعي إلى إقامة عملة موحدة لكافة دول الإتحاد كان الهدف الإستراتيجي لهذه الدول وهو ما اقترحه لجنة "ديلور" في تقريرها المقدم في أفريل 1989، وذلك عن طريق تطبيق نهج من ثلاث مراحل ينتهي بإنشاء عملة موحدة للإتحاد الأوربي⁶ وقد كانت البداية الحقيقية لتجسيد هذا الاقتراح بتوقيع اتفاقية ماستريخت التي وضعت الأساس لإقامة إتحاد اقتصادي ونقدي أوربي.

اتفاقية ماستريخت (1992):

تعتبر اتفاقية ماستريخت محطة تاريخية في مسار الوحدة الأوربية وكان الهدف الأساسي منها هو تشكيل الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي مع إلزام الدول الأعضاء بتبني عملة أوربية موحدة وبنك مركزي أوربي واحد، كما يتعين عليها أن تستجيب لمعايير التقارب الأربعة⁷:

- معدل التضخم لا يتجاوز بأكثر من 1.5% المعدل المتوسط لدول الجماعة الأوربية الثلاثة صاحبة أدنى معدلات التضخم.

- سعر الفائدة طويل الأجل لا يجب أن يتجاوز بأكثر من 02 % متوسط سعر الفائدة طويل الأجل للدول الثلاثة صاحبة أدنى معدلات للتضخم (وهذا من أجل تمكين القطاع الخاص من زيادة استثماراته).

- سعر الصرف يجب أن يظل لمدة سنتين في داخل المدى (2.25%) فوق أو تحت سعر التعادل.

- أن لا يزيد عجز الميزانية على 03% من الناتج المحلي الإجمالي.

- ألا يتعدى الحجم الأقصى للديون 60 % من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الغاية الأساسية من هذه الشروط هو إحداث نوع من التقارب بين اقتصادات الدول الأوروبية ووضع إطار مناسب للمتابعة والمراقبة يلعب فيه البنك المركزي الأوربي دورا محوريا حيث يقوم بتحديد أسعار الفائدة والحفاظ على استقرار معدلات التضخم والنصرف في الاحتمالات النقدية بما يخدم السياسة النقدية الأوروبية.

وقد مرت العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) بمرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة انتقالية امتدت من سنة 1999 إلى غاية نهاية 2001

وفي هذه المرحلة اعتبر اليورو عملة رسمية ولكنها غير متداولة، أي تستعمل فقط كوحدة لتسوية الحسابات بين المصارف الأوروبية، وقد تم في هذه المرحلة تحديد سعر نهائي لا يقبل التعديل لقيمة العملات الوطنية في مقابل اليورو.

المرحلة الثانية: بدأت من سنة 2002 وأصبح فيها اليورو عملة متداولة بشكل

أوراق نقدية بسبع فئات من 5 إلى 500 يورو وبشكل قطع معدنية بثمان فئات من سنت واحد إلى 02 يورو ويتم طرح العملة الجديدة بالموازاة مع سحب العملات الوطنية للدول الأوروبية بصفة تدريجية إلى غاية اليوم الأخير من شهر جوان 2002.

ثانيا: آثار تطبيق اليورو على الدول الأوروبية:

إن استخدام اليورو كعملة موحدة من قبل معظم أعضاء الاتحاد الأوربي سيلقي بضالته على الاقتصاد العالمي وستكون له تأثيرات بالغة الأهمية سواء بالنسبة لدول الاتحاد نفسها أو بالنسبة للدول التي تتعامل معها .

فبالنسبة لدول الاتحاد الأوربي فإن اعتماد الاورو كعملة موحدة سيؤدي إلى :

العدد العاشر

1- تسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي وتقليص حاجتها إلى تسديد قيمة صادراتها بالنقد الأجنبي وهذا لأن أكثر من 60% من التجارة الخارجية للاتحاد الأوربي تعتبر تجارة محلية بسبب توحيد العملة⁸ بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الوضع الجديد سيخلق منافسة شديدة بين دول الاتحاد نظراً لشفافية الأسعار .

2- من المعروف أن استبدال عملة بأخرى يتطلب منح عمولة للبنك الذي يقوم بالعملية وهو ما يشمل تكلفة إضافية لأصحاب الأموال . حيث بينت دراسة أن * من يزور 15 بلداً أوروبياً وعلى افتراض أنه يستبدل فقط في كل دولة بعملته دون أن يشتري سلعة أو خدمة فإنه سيخسر نصف أمواله⁹ .

إذن فتبني عملة موحدة سيقضي على العملات الممنوحة للبنوك (وهي خسارة كبيرة لها) وسوف حسب المفاوضات الأوروبية "ما قيمته 27 مليار يورو سنوياً أي ما يعادل 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي الأوربي"¹⁰ .

1- يشكل عدم استقرار أسعار الصرف أحد المشكلات الهامة التي تواجه المستثمرين الذين يجدون صعوبة كبيرة في اتخاذ قراراتهم في ظل مخاطر الصرف ويتحملون في ذلك تكاليف ضخمة ، لذا فإن اليورو سيعطي ضماناً كافية للمستثمرين ويزيل عنهم الشك والتردد ويشجعهم على الاستثمار لأنهم بعدما كانوا يستخدمون مجموعة من العملات التي تنصف بعدم الثبات ، أصبحوا يستخدمون عملة واحدة مستقرة ومراقبة صارمة من قبل البنك المركزي الأوربي .

2- يعتبر تخفيض العملة من الأساليب التي تعتمد عليها الكثير من الدول من أجل زيادة تنافسية سلعها وبالتالي زيادة صادراتها وتحسين وضع ميزانها التجاري في مقابل تراجع صادرات الدول التي تعامل معها ، ولكن اليورو لا يسمح لأي دولة أوروبية بأن تحقق مكاسب على حساب بقية الدول الأعضاء ، ولذلك فاعتباراً من سنة 1999 يتعين على الدول التي تعاني من تدهور في وضع ميزانها التجاري وزيادة معدلات البطالة فيها اللجوء إلى أساليب غير نقدية ، أما مع الدول الأخرى (خارج الاتحاد) فإن الأمر ممكن إذا قرر البنك المركزي ذلك .

ثالثا: آثار استخدام اليورو على الاقتصاد الجزائري :

تقيم الجزائر معظم تعاملاتها التجارية مع الاتحاد الأوربي وترتبط معه بعلاقات اقتصادية سيزداد حجمها مع توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (01) والذي بين أن 52% من صادرات الجزائر متجهة إلى الاتحاد الأوربي و47% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوربي وهو ما معناه أن الاتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الأساسي للجزائر.

الجدول رقم (01) : صادرات وواردات الجزائر خلال سنة 2004 .

الواردات		الصادرات			
%	قيمة الواردات (مليار دولار)	البلد	%	قيمة الصادرات (مليار دولار)	البلد
		الو.م.أ			فرنسا
23,15	7,342	إيطاليا	22,67	4,126	إيطاليا
16,70	5,296	فرنسا	8,53	1,552	ألمانيا
11,40	3,615	إسبانيا	6,90	1,256	الو.م.أ
11,25	3,569	هولندا	6,15	1,119	الصين
7,44	2,361	كندا	5,02	0,913	إسبانيا
5,69	1,804	البرازيل	4,85	0,883	اليابان
5,61	1,780	تركيا	3,65	0,664	تركيا
3,36	1,064	بلجيكا	3,31	0,602	الأرجنتين
2,67	0,848	البرتغال	3,24	0,590	بلجيكا
1,79	0,569	بريطانيا	3,72	0,495	أوكرانيا
1,74	0,553		2,43	0,442	

المصدر: جريدة الخبر ، العدد 4309 بتاريخ 03 فيفري 2005

وبالتالي فإن تبني الاتحاد الأوربي لعملة موحدة ستكون له بلا شك آثار على الاقتصاد الجزائري يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الأثر على الميزان التجاري :

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل يكاد يكون كلياً على المحروقات والتي تمثل ما يقارب 98 من إجمالي الصادرات والتي تسعر عن طريق الدولار في حين أن الجزء الأكبر من وارداتها يعتمد على دول الاتحاد الأوربي، وأمام هذا الوضع (التصدير بالدولار والاستيراد

باليور) وارتفاع قيمة اليورو أمام الدولار حيث أن الدولار فقد ما يقارب 60% من قيمته أمام اليورو خلال السنتين الأخيرتين¹¹ فإن الميزان التجاري سيتضرر نتيجة تواصل تراجع الدولار أمام اليورو لذلك يتوجب على الجزائر على المدى المتوسط والبعيد التفكير في التحول من تسعير صادراتها بالدولار إلى الأورو خاصة وأن الجزء الأكبر من صادراتها يتوجه إلى السوق الأوروبية الأمر الذي يعفيها من التقلبات التي يشهدها اليورو مقابل الدولار

2- الأثر على النمو الاقتصادي :

إن الوحدة الأوروبية ستؤدي إلى توسع أنشطة السوق الأوروبية وبالتالي زيادة وارداتها سواء من داخل أو خارج الاتحاد. إذن فمن المفروض أن يرتفع الطلب على السلع غير الأوروبية بما فيها الجزائرية، ولكن التساؤل المطروح هو حول مدى قدرة الجهاز الإنتاجي الجزائري على تلبية هذا الطلب ومنافسة السلع الأوروبية المنخفضة التكلفة خاصة مع استخدام اليورو وإلغاء تكاليف تحويل العملة بين الدول الأوروبية والأكثر من ذلك مواجهة المنافسة المفروضة من قبل السلع الأمريكية والآسيوية، إذن فالمطلوب هو إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية وتوفير الإطار الملائم لنشاطها وتفعيل مختلف صيغ الشراكة مع الأجانب، بما يكفل تحسين مردوديتها وزيادة حجم الإنتاج وتحسين نوعيته بما يسمح لها باقتحام الأسواق الأوروبية وبالتالي زيادة معدلات النمو والاستثمار والتغلب من معدلات البطالة، وإن يبدو هذا في الوقت الراهن أمرا عسيرا بسبب المضاعف التي تعانيها المؤسسات الجزائرية.

3- الأثر على المديونية الخارجية :

اعتبار لتركيب المديونية الجزائرية والتي تتكون أساسا من الدولار الأمريكي وهو ما يوضحه الجدول رقم (02)

الجدول رقم (02) : توزيع العملات المكونة للدين الجزائري في 2000/12/31.

مليون

العملة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
الدولار	40.3	40.3	46.2	49	51.3	47.7	42.1	44.8	42.2	42.1	42.5
الفرنك	17.7	16.3	13.1	11.8	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1	12.6	11.8
الين	15.8	16.2	15.6	15.7	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4	12.6

3.2	5.6	6.3	6.2	6.4	6.5	6.8	6.5	8.6	10.5	11	شارك
27.9	26.3	25.2	22.8	22.9	16.4	11	17	16.5	16.7	15.4	عملات أخرى

المصدر : موقع بنك الجزائر على الانترنت : www.bank-of-algeria.dz

من هذا الجدول يتضح انه في سنة 1998 كان الدين الجزائري موزع بين 42.2% دولار أمريكي و 20.4% (بين الفرنك الفرنسي والمارك الألماني) 12.2% بين ياباني و 25.2% عمالات أخرى الأمر الذي يقلل من تأثير تبني أوروبا لليورو على حجم المديونية الجزائرية.

كما أن قيمة الديون الجزائرية المحررة باليورو ستخفص أو ترتفع بحسب تقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو، فتزايد قوة اليورو مقابل الدولار ستزيد من قيمة المديونية لأننا ستحتاج إلى عدد أكبر من الدولارات لتسديدها، أما إذا حدث العكس وارتفع الدولار في مقابل اليورو فإن قيمة المديونية المحررة باليورو ستخفص.

بالمقابل فإن البنوك التجارية عادة ما تلجأ إلى فرض ما يعرف بأسعار الفائدة المتغيرة أو المعومة¹² وزيادة نسب أسعار الفائدة لحماية نفسها من مخاطر الإقراض إلى الدول النامية، مما يشكل عبئا ثقيلًا على اقتصاديات هذه الدول "زيادة أسعار الفائدة بـ 01% يؤدي إلى زيادة خدمات الديون للدول النامية بحوالي 02 مليار دولار"¹³، ولكن بموجب معايير التقارب يتعين على الدول الأوربية تخفيض أسعار الفائدة وهو ما يسمح بتخفيض خدمات الديون الخارجية للجزائر المحررة باليورو.

الخاتمة :

لقد تمكن الأوروبيون من تحقيق المشروع الحلم والمتمثل في قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي والذي يعتبر أعلى درجات الاندماج التي بلغها كتكتل إقليمي في العالم ولم يكن هذا بمحض الصدفة، بل جاء تنويجا لمسار طويل امتد من سنة 1958 إلى غاية سنة 2002 وهي السنة التي بدا فيها التعامل بالعملة الأوربية الموحدة والتي تعتبر الدعامة الأساسية للوحدة الأوربية.

إن ظهور اليورو يعتبر من أهم الأحداث الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال القرن العشرين، وهو تجسيد لرغبة أكيدة وتحد كبير لدى الدول الأوربية لتحقيق الوحدة في عصر التكتلات والتجمعات الإقليمية، بالمقابل فإن اليورو ستكون له بلا شك تداعيات

كبيرة ليس على الاقتصاديات الأوروبية فحسب ولكن على الاقتصاد العالمي ككل باعتباره المنافس المرتقب للدولار الأمريكي خاصة إذا حافظ على استقراره وقوته الأمر الذي قد يحفز دول العالم لاعتماده كوسيلة لتكوين احتياطياتها الرسمية وتسوية مبادلاتها التجارية. واعتبارا لعلاقتها التجارية المتشابكة مع الدول الأوروبية فإن الجزائر لن تكون بمنأى عن تأثيرات هذا الوضع الجديد سواء على مبراتها التجاري أو على مستويات النمو والاستثمار وحجم خدمات مديونيتها الخارجية. لذلك يتوجب عليها تأهيل مؤسسات الإنتاجية وتشجيع مختلف صيغ الشراكة مع الأجانب من أجل تنوع هيكل صادراتها (والذي يعتمد حاليا على الخروقات) ومواجهة المنافسة التي تفرضها الشركات الأوروبية خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ والذي يلغي كافة الحواجز ويسهل عملية النفاذ إلى الأسواق ويجعل معيار المنافسة هي الجودة والسعر دون أية حماية.

الهوامش :

- ¹ مروان عطون ، اسعار صرف العملات : ازعاجات العملات في العلاقات النقدية الدولية ، دار الهدى ، الجزائر ، ص. 156.
- ² كارل هاينماير و هورست اونجر ، عملة واحدة للاتحاد الاوربي ، في مجلة التمويل و التنمية ، العدد 3 ، ديسمبر 1992 ، ص. 26.
- ³ نفس المرجع .
- ⁴ مروان عطون ، المرجع السابق ، ص. 158.
- ⁵ نفس المرجع ، ص. 161.
- ⁶ كارل هاينماير و هورست اونجر ، المرجع السابق ، ص. 27.
- ⁷ كامل بكري ، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل. الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001 ، ص. 189.
- ⁸ صلاح الدين حسن الميسي ، الاتحاد الاوربي و العملة الاوروبية الموحدة (اليورو) و السوق العربية المشتركة (الواقع والظموح) ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2003 ، ص. 35.
- ⁹ صباح نعوش ، آثار تطبيق اليورو في الاقتصاد العالمي ، على موقع الانترنت
- ¹⁰ نفس المرجع
- ¹¹ **Liberte economie , no 302 , du 08 au 14 decembre 2004**
- ¹² مجدي محبوب شهاب : الاتجاهات الدولية لمواجهة ازمة الديون الخارجية - بالتطبيق على بعض البلدان العربية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية ، 1998 ، ص. 33
- ¹³ **Arezki ighemat : la crise de l'endettement des P.E.D , E.N.A.P , p.43. MICHEAL MOFFIT " the world's money " 1983**